

كوسوفو: انفصال أم إستقلال؟ ... وتساؤلات أخرى!

(ملاحظات في السياق)

(الجزء الثاني)

مسعد عرييد

<http://www.kanaanonline.org/articles/01430.pdf>

* * *

(4)

الاقتصاد السياسي لتفكيك يوغسلافيا

- بعد عقود من الازدهار، شهد عقد الثمانينات إهتزاز الركائز الاساسية للنظام الاشتراكي والفيدرالي في يوغسلافيا والتي تمثلت في:
- تحقيق حياة أفضل للمواطنين وتوفير الخدمات الاساسية التي أقرها دستور البلاد ك"حقوق" دستورية للمواطنين.
 - ضمانة المساواة بين الشعوب والقوميات وإزالة كافة أشكال التمييز والاستغلال.

أخذ إستقرار يوغسلافيا يتزعزع منذ بدايات ثمانينات القرن الماضي حين أخذت السياسة الاميركية تجاه ذلك البلد (وتجاه المعسكر الاشتراكي برمته) تتغير لتسير نحو حسم الصراع مع الاشتراكية وتدميرها. ففي ظل إدارة الرئيس الاميركي ريغن، أخذت السياسة الاميركية تتحو بوضوح نحو إستهداف الاقتصاد اليوغسلافي بهدف إنهاكه وربطه بالسوق العالمية. وفي هذا السياق أصدر مجلس الامن القومي الاميركي عام 1984 وثيقة بعنوان "سياسة الولايات المتحدة حيال يوغسلافيا" جاء فيها ان أهداف هذه السياسية تشمل مضاعفة الجهود لتعزيز "ثورة هادئة" للاطاحة بالحكومة والاحزاب الشيوعية بينما يتم دمج دول اوربا الشرقية في فلك السوق العالمية".

- 1 -

أما تغيير السياسة والقيادة السوفيتية في منتصف الثمانينات فقد كان كبير الأثر على يوغسلافيا حيث ساهم إندفاع جورباتشيف نحو إنفراج العلاقات مع الولايات المتحدة الى إضعاف يوغسلافيا وأبطال موقعها وموقفها بين المعسكرين.

واجه الاقتصاد اليوغسلافي بعد وفاة تيتو مشكلتين أساسيتين ومترابطتين في آن واحد:

- الوهن البنيوي على المستوى الداخلي؛
- والازمة الاقتصادية العالمية على المستوى الخارجي.¹

عانى الاقتصاد اليوغسلافي، بعد وفاة تيتو وعبر عقد الثمانينات وصولاً الى الانهيار، من المشكلات التالية:

- ديون أجنبية هائلة بلغت 20 مليار دولار؛
- شحة المواد الخام وضعف في الانتاج الصناعي مما أدى الى تدني الانتاج القومي وإعتماد البلاد على السلع المستوردة؛
- إستمرار العجز التجاري؛
- إزدياد العجز في ميزان المدفوعات والتي زاد من تفاقمها إرتفاع أسعار النفط مما أدى الى تدهور الاوضاع؛
- التضخم الذي وصل ما يقارب 1500 بالمئة عام 1989.

وقد تمحور الصراع الاساسي داخل القيادة الفيدرالية آنذاك حول إشكالية الاصلاح الاقتصادي: فهل كان المطلوب من الاصلاح الاقتصادي أن يعيد البلاد الى إشتراكية التسيير الذاتي التي إنتهجتها يوغسلافيا منذ ستينات القرن الماضي كالنمط الذي إختارته في البناء الإشتراكي، أم ان الهدف من الاصلاح كان جرّ البلاد الى إقتصاد السوق؟

جاءت الاصلاحات لصالح إقتصاد السوق بفضل "نصائح" وتوصيات صندوق النقد الدولي التي شجعت الاصلاحات الداعمة للسوق الحرة والانفتاح الاقتصادي وإزالة الرقابة الحكومية عن الاستثمارات. وقد جلبت هذه الاصلاحات نتائج وخيمة تسبب في تردي اوضاع المواطنين، نوجزها في العناوين الرئيسية التالية:

- توقف الحكومة عن دعم ودفع حصتها في أسعار المواد الغذائية عام 1982؛
- إرتفاع أسعار الاحتياجات الاساسية مثل النفط والوقود والمواد الغذائية؛ والمواصلات بما يعادل الثلث عام 1983؛
- إرتفاع معدل البطالة بشكل متسارع خصوصاً بين الشباب وسكان المدن؛

¹ وقد تجلت هذه الازمة بإرتفاع الفائدة على القروض (بلغت قروض يوغسلافيا الاحنبية عام 1980 ما يقارب 20 مليار دولار)، تدني الحاجة الى العمال اليوغسلاف المهاجرين الذي أخذوا يعودون الى بلادهم مما أدى الى خسارة العائدات التي كانوا يضحونها في الاقتصاد اليوغسلافي.

- إزدياد التضخم وهبوط المداخيل؛
- إستنفاد المدخرات لما يقارب من 80% من السكان.

تعاظمت الضغوط الخارجية على يوغسلافيا وأخذت آثارها المدمرة تنعكس على الاقتصاد اليوغسلافي والاضاع الداخلية للبلاد.² وقد فاقم من آثار الانهيار الاقتصادي ذلك التوتر وإحتدام النزاعات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الجمهوريات:

- رفضت الجمهوريات دفع التزاماتها الى الحكومة الفيدرالية في بلغراد لتسديد الديون الدولية وذلك بسبب الخلافات التي قامت مع الحكومة المركزية حول تسديد هذه القروض.
- رفضت الجمهوريات الانصياع لسياسات التقشف التي تبنتها الحكومة المركزية آنذاك. وقد اصبح هذا الرفض اكثر تشدداً حين شرعت الحكومة الصربية باصدار الاوراق النقدية اليوغسلافية لسد إحتياجاتها كجمهورية صربيا. وساد الشعور بان المساهمة في تسديد هذه الديون يعني دفع الاموال الى الخزية الصربية لتمويل إحتياجاتها بما فيها الجيش الذي أصبح يشكل تهديداً ضد الجمهوريات الاخرى.
- كانت الجمهوريات الغنية (مثل سلوفينيا وكرواتيا) تعقد الآمال بان إنفصالها عن الفيدرالية اليوغسلافية سيضمن قبولها في المنطقة الصناعية الالمانية والاتحاد الاوروبي. ولم تكن هذه مجرد آمال أو أحلام، بل إستندت الى إتفاقيات وعود ومخططات مرسومة بدقة وخصوصاً مع المانيا ذات الدور المعروف والذي تجلي بوضوح فور إنفصال هاتين الجمهوريتين في صيف 1991.

كانت الغاية من هذه الضغوط التعسفية هي تعميق الازمة الاقتصادية والسياسية المنفلة في بلد نخرت الديون الخارجية إقتصاده ودمرت برامج "التقشف" الاجرامية مستوى المعيشة فيه وإرتفعت نسبة البطالة والتضخم الى معدلات عالية في حين هبطت الاجور الى مستويات متدنية.³

كوسوفو والتنمية المستعصية

يؤكد تاريخ الشعوب، والشعوب اليوغسلافية بشكل خاص، على أن المشاكل الاقتصادية وتفاقم البطالة وتعميق الفوارق الاقتصادية توفر التربة الخصبة للتطرف القومي الشوفيني. وفي هذا السياق تبرز أزمة إقليم كوسوفو في التاريخ الحديث كواحد من أفضل الامثلة على الدور الحاسم الذي تلعبه الازمات الاقتصادية وتداعيات العامل الاقتصادي على الازمات الاجتماعية والسياسية، (مع عدم التنكر لاهمية ودور الابعاد الاثنية والدينية والثقافية ولا لدور العوامل

² اشتترطت برامج وسياسيات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي للخصخصة وتدمير القطاع العام في يوغسلافيا، مما ادى الى تدهور مستوى المعيشة وهبوط الانتاج الصناعي ب 10% عام 1990 والنتائج القومي ب 7،5% في العام ذاته.

³ رافق هذه الضغوط الاقتصادية، ضغوط سياسية أميركية وقرار الكونغرس الاميركي لعام 1990 بوقف كافة أشكال الدعم الاقتصادي والتبادل التجاري ومنح القروض ليوغسلافيا.

الخارجية والاقليمية والدولية). وهنا تجدر ملاحظة أن اوضاع هذا الاقليم (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) ظلت على مدى عمر الفيدرالية اليوغسلافية قبل تفكيكها (1945 - 1991)، مرآة تعكس الاوضاع الاقتصادية في الاقليم وفي يوغسلافيا بشكل عام. ومع أن المقدمات المادية لمثل هذا الاستنتاج كانت مكتملة وبادية للعيان خلال الحقبة التيتوية (1945 - 1980)، إلا أنها تجلت بوضوح بعد رحيل تيتو ثم أخذت تزداد حدة خلال عقد الثمانينات الذي حفل بالازمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالبلاد.

ظل إقليم كوسوفو من الناحية الاقتصادية، رغم الموارد الهائلة التي إستثمرت فيه، قابلاً في تخلفه حيث ظلت أغلبية الالبان تعمل في الزراعة على اراض صغيرة المساحة وقائمة على اساس ملكية الاسرة. أما البطالة فقد إستفحلت حيث بلغت عام 1984 نسبة تقارب 29% في حين كانت معدل البطالة للفيدرالية للبطالة حوالي 12% وفي جمهورية سلوفينيا 8،1%، إضافة الى ان 70% من العاطلين عن العمل كانوا دون سن الخامسة والعشرين. ظلت البطالة تتخر إقتصاد كوسوفو رغم ثروة الاقليم الكبيرة في مناجم الفحم الحجري والمعادن المختلفة والتي إستنفذت رؤوس أموال كبيرة دون أن تستوعب سوى القلة من الايدي العاملة.⁴

إلا ان التركيز على تدهور الاوضاع الاقتصادية في كوسوفو الى هذا القدر، رغم أهميته، يجب ألا يعمينا عن حقيقتين بالغتي الأهمية:

- (1) مخصصات الدعم الهائلة التي ضخها صندوق التنمية الفيدرالي اليوغسلافي في هذا الاقليم من أجل تنميته وتحسين أوضاع سكانه الاجتماعية والاقتصادية.
- (2) في هذا الصدد، يجدر بنا ألا نغفل أيضاً، انه رغم تردي الاوضاع الاقتصادية في يوغسلافيا مقارنة بباقي أجزاء يوغسلافيا، إلا أن سكانه تمتعوا بمستوى معيشة أفضل مقارنة بسكان ألبانيا انفسهم.

كوسوفو بين الازمة الاقتصادية والتوترات القومية

مع تردي الاوضاع الاقتصادية في كوسوفو وتفاقم البطالة، أخذت العلاقات بين سكان الاقليم من البان و صرب تتأزم حيث شحت الموارد واحتدت المزاحمة على العمل ولقمة العيش.

شهد إقليم كوسوفو عام 1981 إنتفاضات متتالية إحتجاجاً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهور وحملت قيادة الاقليم البيروقراطية جزءاً كبيراً من المسؤولية بسبب الفساد وسوء الادارة في إستخدام الدعم الاقتصادي الكبير الذي يتلقاه هذا الاقليم من الصندوق التنموية الفيدرالي. وإشتدت التوترات بين الاغلبية الالبانية والاقلية الصربية بسبب الضغوط الاجتماعية

⁴ يتساءل المرء، إزاء هذه الحثيات، أي مستقبل يراه أصحاب دعوة إنفصال الاقليم؟ وهل هناك سوى وصفات بنك النقد الدولي وسياسياته النيوليبرالية في إقامة إقتصاد تابع ومحتجز؟

والاقتصادية وتردي الاوضاع إضافة الى الصدمات الثقافية والسياسية بين أصحاب النزعات القومية بين الإثنتين اللتان لم تندمجا.

بدأ صرب كوسوفو، عبر ثمانينات القرن الماضي، ينزحون عن الاقليم متذمرين من الاضطهاد وسوء المعاملة التي كانوا يلقونها من الالبان هناك والذين اخذوا يضغطون عليهم وعلى سكان الاقليم ذوي الاصول المكدونية للرحيل عن الاقليم بحجة الحفاظ على "التجانس الاثني" في كوسوفو.

وفي ظل التغيرات الديمغرافية وتفاقم الازمة الاقتصادية، أخذ كوسوفو يحتل حيزاً أكبر في هموم بلغراد والسياسة الصربية. وأصبحت مسألة كوسوفو الشرارة التي تشعل لهيب القومية الصربية وأخذت التطورات تنحى بعيداً عن التيتوية ومعالجتها للمسائل القومية والنزاعات بين الاثنيات.

ففي اكتوبر 1986 أصدرت الاكاديمية الصربية للعلوم والفنون مذكرة عبرت فيها عن مشاعر الاستياء والحنق لدى الصربيين حيال الاوضاع في إقليم كوسوفو وعن مناوئتها الشديدة لتقسيم صربيا وإنفصال كوسوفو عنها وعن يوغسلافيا مشيرة الى "الهزيمة الكبرى" التي مني بها النضال من اجل الحريات في صربيا والى أن 200 ألف من صربيي كوسوفو قد نزحوا من ذلك الاقليم خلال العقدين الأنفين هرباً من القمع والاضطهاد اللذان لقيها من البان الاقليم. كما تملكت الصرب مشاعر الغضب والنقد لتيتو وسياسياته التي رأى الكثيرون انها دافعت عن كافة القوميات اليوغسلافية باستثناء القومية الصربية. وبلغ الامر الى ان قدم 60 ألفاً من صربيي كوسوفو عريضة يشكون فيها تعرضهم للابادة عرقية في ذلك الاقليم.⁵

وتحت وطأة هذه التطورات، ومع رحيل تيتو وغياب دوره وفي ظل تفاقم الاوضاع، أخذت صربيا ترتد عن منح كوسوفو هذا "القدر" من التمثيلية والحقوق التي وصفها بعضهم ب"دكتاتورية الاقلية" و"حقوق مبالغ فيها" و"خرق لسيادة صربيا فوق أراضيها". وفي عام 1989 جرّدت الحكومة الصربية تحت قيادة ميلوشوفيتش إقليمي كوسوفو وفوفويدينا من الحكم الذاتي (اوتونوميا) وتم تعيين مسؤولين سياسيين ممن ينصاعون لسياسات الحكومة الصربية ويأتمرون بأمرها.

⁵ ظل تعداد الصرب في كوسوفو في تناقص مستمر منذ نهاية الحرب الثانية ونشوء الفيدرالية اليوغسلافية: ففي حين بلغ تعداد الصرب آنذاك في 50% من إجمالي سكان الاقليم، نجد انهم تناقصوا الى 10% في عام 1998.

(5) معالم المشهد في أواخر الثمانينات

مع نهاية عقد الثمانينات وصلت الازمة الاقتصادية ذروتها ووصلت معها يوغسلافيا الى الطريق المسدود. وبالإضافة الى الازمة الاقتصادية، ألمت بالبلاد أزمة سياسية تميزت في:
- تفشي البيروقراطية والفساد في الحزب الشيوعي الحاكم؛
- عودة التوجهات القومية الشوفينية الى الظهور والاستقواء داخل الحزب وخارجه وهي توجهات كانت قد خبت في أعقاب حملات القمع والاعتقالات عبر عقد السبعينات.

تعددت وجهات النظر في أوضاع البلاد ولعله من المفيد عرضها ولو بشكل سريع:

- 1) رأى الكثيرون ان مشروع يوغسلافيا "التيوتوية" قد أشرف على نهايته ولم تعد هناك اية إمكانية لحمايته والحفاظ عليه.
- 2) رأت سلوفينيا، والى حد كبير كرواتيا أيضاً، ان يوغسلافيا قد أضحت عبئاً إقتصادياً لا قدرة لها على حمله. ويدرك كل من عايش الأوضاع الاجتماعية في يوغسلافيا ان السلوفينيين كانوا يتوقون دوماً الى اللحاق باوروبا والغرب مما يفسر القول المنسوب لهم: "من الافضل لك ان تكون آخر انسان في المدينة من أن تكون أول انسان في القرية"، والمقصود "بالمدينة" هنا اوروبا في حين ان يوغسلافيا هي "القرية". وتعود هذه النزعة للحاق باوروبا، بالإضافة الى الدواعي الثقافية والتفوق الاقتصادي والتكنولوجي الذي حظيت به تلك الجمهورية، الى الدعم الغربي لسلوفينيا (وكرواتيا أيضاً) والروابط الوثيقة بينهما وما تضمنه من تعهدات و ضمانات المانية التي أصبحت الشريك التجاري الأكبر والمستثمر الاول في سلوفينيا اليوم.⁶
- 3) أما كرواتيا فقد شاركت سلوفينيا بالتذمر من الاعباء الاقتصادية في سبيل دعم المناطق الفقيرة وأقامت علاقات واتفاقيات مع ألمانيا وغيرها في الغرب تمهيداً للانفصال. كما كررت كرواتيا المعزوفة القديمة ذاتها بان يوغسلافيا في جوهرها معادية للكيان الكرواتي وشكواها من "الاستغلال" الصربي و"هيمنة المركز الصربي" على موارد وثروات الشعب الكرواتي. وبالطبع فان تواجد مؤسسات الحكومة المركزية في بلغراد ساهم في تعزيز مثل هذه المقولات.
- 4) أما الصرب، فقد ذهب الكثيرون منهم مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية الى ان الازمة جاءت نتيجة العدا للصرب والتميز ضدّهم مما عمّق شعور الصرب بالظلم وأيقظ في ذاكرتهم الشعور بالغبن وكان هناك "تحالفاً" ضد صربيا في السياسة الفيدرالية ليوغسلافيا. وقد صبّ هذا في الاطروحات الصربية الشوفينية التي رأت ان العدا لصربيا بل والانتقام منها كان دوماً موقف الحزب الشيوعي اليوغسلافي (ح ش ي) كما كان موقف الكومنترن الذي اعتبر

⁶ بلغت حصة المانيا الغربية من الصادرات السلوفينية عام 1985 15% وارتفعت الى 22% عام 1990 (أي قبل انفصالها بعام). اما مستوردات سلوفينيا من المانيا فقد زادت من 20% الى 23% في هذين العامين على التوالي. في حين ترافق ذلك مع هبوط الحصة السوفيتية للفترة نفسها.

يوغسلافيا (أنداك مملكة يوغسلافيا في الفترة بين الحربين العالميتين والتي هيمنت عليها السلالة الملكية الصربية) "سجناً للشعوب" وكما إعتاد ح ش ي ان يردد في أدبياته وحسب القول الذي نُسب لتيتو: "صربيا الضعيفة تعني يوغسلافيا القوية".

رافق وهن الحكومة الفيدرالية والشلل الذي أصابها، وتعاضم قوة "الجمهوريات"، هبوط معنوي وأخلاقي لا يقل أهمية، شمل تساقط القيم الاشتراكية والجمعية والتنكر للمصالح المشتركة والرفض للمصير المشترك بين الشعوب والقوميات والذي كان أحد الركائز الأساسية للمشروع اليوغسلافي. ثم جاء إنهاء عصابة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الحاكم) في يناير 1991 نتيجة للخلافات السياسية العميقة مما أدى الى إنشقاق الحزب الى عدة أحزاب توزعت جغرافياً حسب الجمهوريات التي تواجدت فيها.

الفيدرالية في جدلية الفقر والوحدة

تعود التوترات بين الجمهوريات الأكثر نمواً (الأغنى) وتلك الفقيرة الى ستينات القرن الماضي وقد تجلت تعبيراتها في النقاشات التي شغلت الاقتصاديين حول إشكالية التنمية في يوغسلافيا بين التخطيط المركزي و"إشتراكية السوق". كما إحتد الخلاف حول مسألة "معدل النمو" في المناطق الغنية مقارنة بالمناطق الفقيرة وكيفية سد الفجوة في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين دعا بعض الاقتصاديين (عام 1965) الى "السوق الاشتراكية" وإستطاعوا إدخال بعض مفاهيمها، نحى آخرون أن البلاد ككل، ستحقق نمواً أكثر تسارعاً اذا ما اتيح للجمهوريات الأكثر تطوراً الاستمرار بنموها المتسارع. وعليه، طالب أصحاب هذه الرؤية بازالة المركزية في إدارة الموارد وإرخاء آليات إعادة توزيع الثروات والموارد.

ظلت التزامات الجمهوريات الغنية (سلوفينيا وكرواتيا) حيال تنمية المناطق الفقيرة، عبر عقود الحقبة الاشتراكية، مصدر تدمير ومعارضة دائمة حيث إدعت هاتان الجمهوريتان بأن اموالهن ومواردهن تنساب الى خارج حدودهن لدعم أجزاء اخرى من الفيدرالية اليوغسلافية على حساب تنمية وتحسين أوضاع الشعبين السلوفيني والكرواتي. وبالرغم من ان الفجوة بين الاغنياء والفقراء كانت تزداد عمقاً، فان هذا لم يمنع الاغنياء من الاستمرار في شكاوهم بانهم "يحرمون" شعبهم من مستوى معيشي أفضل حين يرصدون بعض مواردهم في تنمية الاجزاء الفقيرة في الفيدرالية. وقد أصبح هذا أحد الاسباب الرئيسية لانفصال هاتين الجمهوريتين عن الاتحاد اليوغسلافي عام 1991 منذراً ببداية تفكيك وإنهيار يوغسلافيا. وبالفعل توقفت هاتان الجمهوريتان عن دفع مخصصاتهن للصندوق الفيدرالي مما أدى الى نسف آلية الاندماج الاقتصادي في يوغسلافيا وأشعل فتيل النزاعات القومية والاحتراب بين شعوبها كما شهدنا في عقد التسعينات. ولم تتوقف سلوفينيا وكرواتيا عند ذلك بل رفضتا المساهمة في تسديد القروض الدولية وشرعتا بالدفع نحو الخصخصة مما أدى الى تصادم المصالح بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الجمهوريات. طالب الكروات والسلوفينيون بخصخصة الشركات والمشاريع لتصبح

ملكية للجمهوريات بدل ان تبقى في يد الحكومة الفيدرالية، كما كانوا يسيرون نحو الانضمام الى السوق الاوروبية وقطع كافة الصلات التي تربطهم بالجمهوريات الفقيرة التي رأوا فيها "عرقلة" لتوجههم نحو تلك السوق.

في الخاتمة

جاء، مضمون وشكل الحكم الذاتي لاقليم كوسوفو، في سياق الدولة اليوغسلافية منذ نشوئها حتى إنهيارها، مرتبطاً بتطور النظام الحاكم في يوغسلافيا وفي صربيا خاصة. وليس ما شهدناه عبر عقد التسعينات وتفكيك يوغسلافيا، وما نشهده اليوم من اعلان كوسوفو لانفصاله، سوى تأكيداً على هذه الحقيقة. لذا قلنا في مطلع هذه المقالة ان المقدمات المادية لهذا الانفصال قد اكتملت. والحقيقة ان الوضع الدستوري (والسياسي) لالبنان كوسوفو، مع ما ألم بيوغسلافيا من هزات سياسية وتفكيك وتدمير، إضافة الى سياسات مركز راس المال في تفكيك كيانات المحيط، كان ينذر بما هو قادم: الانتقال من "الحكم الذاتي" الى الاقرار "بحق تقرير المصير" ثم ترجمته الى "دولة مستقلة".

فالفاصل بين "القومية" و"الشعب"، كمفاهيم قومية وكما عرفناها في سياق تطور النظام في يوغسلافيا، لم يظل وفاقاً لما رآه الشيوعيون اليوغسلاف ضمن رؤية الاشتراكية والتآخي بين الشعوب، كما انه لم يكن مجرد فاصل زمني ولا مجرد تطور في النضال الوطني، بل هو فاصل بين حقتين مختلفتين على كافة الاصعدة المحلية والدولية، فاصل بين "يوغسلافيا" و"ما بعد تفكيكها". فعلى المستوى الداخلي هو فاصل بين "القومية" الالبانية في كوسوفو وتمتعه بالحكم الذاتي من ناحية، والارتقاء بهذا الوضع الى الاعتراف بهذه القومية "كشعب" ومن ثم تأهيله لدولة مستقلة، من ناحية ثانية. إلا ان هذا الفاصل لم يكن ليتحقق لولا التحولات والتغيرات العميقة في المشهد الداخلي والتي أودت الى تدمير المشروع الاشتراكي في يوغسلافيا (الازمة الاقتصادية وأنفصال الجمهوريات والحروب الدامية وأثارها الاجتماعية الرهيبة) والمشهد الاقليمي والاوروبي (تطورات الاتحاد الاوروبي ودور اوروبا الغربية وخاصة المانيا في تفكيك يوغسلافيا)، وأخيراً، على المستوى العالمي (إنهيار المنظومة الاشتراكية وإستفراذ القطبية الراسمالية بالنظام العالمي الجديد).

تساؤلات قلقة

- يسود الاعتقاد بان انفصال الاقليم هو إستمرار منطقي وإمتداد تاريخي و"طبيعي" لانفراط الفيدرالية اليوغسلافية وهو شأن اصبح "بدهية" في خطاب الغرب الراسمالي المغرض، شأنه في ذلك شأن إنهيار المنظومة الاشتراكية وتفطيت مكوناته السياسية والقومية وحتى الدينية، و"موت الاشتراكية"، ونهاية التاريخ وغيرها. ويقوم بعضهم المماثلة الخاطئة بين انفصال كوسوفو وانفصال كرواتيا وسلوفينيا عام 1991، إلا أن كوسوفو أمر مختلف من حيث

الخصوصيات التاريخية والسياسية والقومية والثقافية في حياة البان و صربه وفي سياسة صربيا وروسيا وعموم المنطقة.

- وعليه، يخطئ من يحسب اننا أوشكنا على إغلاق ملف كوسوفو. كما أن ملف يوغسلافيا، بالرغم من إنفراط مكوناتها الفيدرالية، لم يغلق بعد وما زالت تلك المجتمعات تحتقن بالعديد من التناقضات. فلا تفكيك يوغسلافيا يضع حداً لتلك التناقضات ولا انفصال كوسوفو ينهي أزمة ذلك الاقليم، وإن أوهمتنا الحقبة الراهنة بان الغرب الراسمالي يملك المفاتيح السحرية بحلولة الاقتصادية بترسيماته لحدود الدول ومصير الشعوب.

- ولت يوغسلافيا الفيدرالية كما ولي الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وها بنا نحن نقف على ابواب مشهد آخر من تفكيك صربيا، إلا انه ليس المشهد الاخير. ويبدو أن مستقبل صربيا لن يتوقف عند الازمات التي واجهتها في العقدين الاخيرين بما فيها انفصال كوسوفو، بل ما زالت حبلتي بالمزيد من التعقيدات والمخاطر الكامنة.

فمن يدري متى سيبدأ الاقليم الآخر والاخير المتبقي في صربيا، إقليم فويفودينا Vojvodina الواقع في شمال الجمهورية معزوفة "الاستقلال"؟ وحينها سيهرع الغرب الراسمالي ليشن حملته دفاعاً عن حقوق الانسان والديمقراطية و عندها يصيح هنغارو فويفودينا خلفاء البان كوسوفو، وسيدفع الغرب، من فرط "سخائه" الذي تجسد في قرون من نهب موارد الشعوب وإستعبادها، بالمعونات الاقتصادية والوصفات النيوليبرالية الى فويفودينا وستملأ المنظمات "غير" الحكومية كل فضاءاته ولن تبقي على شيء من إقتصاد وثقافة وديمقراطية وحرية المرأة ..و..و

وما الذي يمنع إقليم فويفودينا ان يحدو المثل الكوسوفي والمطالبة بالانفصال وإقامة دولة مستقلة، مع الاقرار بالفوارق الهامة بين الاثنين؟ إذ ليس هناك موضوعياً، خاصة بعد انفصال كوسوفو وبهذا القدر من الدعم الغربي، ما يحول دون تكرار التجربة ذاتها في إقليم فويفودينا وهو ما تشي به التطورات في ذلك الاقليم رغم السكون الظاهر.

- هل يخدم انفصال كوسوفو مصالح جماهير الالبان وتحسين أوضاعهم وتنمية إقليمهم، أم جاء تلبية لمصالح نخبة طبقية مرتبطة بالغرب الراسمالي وبمشروعه في تفتيت يوغسلافيا والمنطقة عموماً، إستخدمت القومية والدين والثقافة كغطاء لتحقيق مصالحها، في حين تبقى الجماهير على جوعها وفقرها (تنص إتفاقية رامبولي على أن "أقتصاد كوسوفو سوف يسير حسب مبادئ السوق الحرة" وتحرير التجارة وحركة رأس المال).

- توافقنا الاخبار بان كوسوفو "جاهز" للاستقلال، فهل الاقليم قادر على ادارة الدولة الجديدة وإقتصادها وإشكاليات تنميتها في هذه الحقبة القلقة؟ ام أن "الدولة المستقلة" ستبقى في ظل الحماية الغربية وإحتضان الغرب الراسمالي؟

- يتسائل المرء عن "الدولة المستقلة والسيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية"؟ فقد ظل الاقليم يواجه صعوبات اقتصادية جمّة لعقود طويلة رغم إمداده بكميات هائلة من الاستثمارات والدعم الفيدرالي اليوغسلافي. فاي مستقبل يراه القائمون على الدولة المستقلة الجديدة؟ وهل هناك سوى صفات بنك النقد الدولي وسياسياته النيوليبرالية في إقامة إقتصاد تابع ومحتجز؟

- هل جاء الانفصال وألبان كوسوفو جاهزون، أم أنه في حمى الانفصال وبأي ثمن لم تكن هناك بدائل اخرى؟

- ماذا عن صرب كوسوفو البالغ تعدادهم 120 ألفاً؟ ما هو مصيرهم، من منهم سيبقى، ومن سينزح، ومن منهم سيهجر قسراً؟ ومن سيحمي من يتبقى منهم ويصون حقوقهم وكيف؟

- ماذا عن رد صربيا؟ وإذا كانت صربيا غير قادرة على الرد في الوقت الراهن، فهل من أخطار مستقبلية كامنة؟

- هل يكون إنفصال كوسوفو خطوة على طريق الوحدة مع البانيا؟

- هل يؤدي هذا الانفصال الى فتح ملفات الجماعات الالبانية المتواجدة في مكدونيا وجمهورية الجبل الاسود للمطالبة بالانفصال؟ وماذا عن ملفات قوميات عديدة في تلك المنطقة وفي العالم (جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة مثلاً)؟

- ماذا عن موقف روسيا والصين في مجلس الامن؟ وهل تستخدم روسيا الفيتو في وجه قبول الدولة الجديدة عضواً في الامم المتحدة؟

أهم المراجع:

باللغة الكرواتية: "تاريخ كرواتيا الحديث".

Dusan Bilandzic, *Hrvatska Moderna Povijest*, Golden Marketing, Zagreb Croatia, 1999.

Catherine Samary, *Yugoslavia Dismembered*, translated by Peter Drucker, Monthly Review Press, New York, 1995.

Kate Hudson, *Breaking the South Slav Dream: The Rise and Fall of Yugoslavia*, Pluto Press, London, 2003.

-
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الموقع أو محرري "كنعان".
 - عند الاقتباس أو إعادة النشر، يرجى الإشارة الى "كنعان".
 - يرجى ارسال كافة المراسلات والمقالات الى عنوان "كنعان" الالكتروني: mail@kanaanonline.org
 - Please write to us or send your contributions to: mail@kanaanonline.org.
 - To visit Kana'an website, please go to: <http://www.kanaanonline.org>.
 - To subscribe to our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-join@kanaanonline.org.
 - To unsubscribe from our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-leave@kanaanonline.org.